الجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي
ASTECIS
1432هـ - 2011م

التنمية الطيبة

المجلة التونسية للاقتصاد الإسلامي

العدد السابع السنة الثانية 2017 م 1439 هـ

مجلة علمية

الفهرس

إشكاليات الاقتصاد التونسي

تونس والمنظمة العالمية للتجارة

أنواع النقود الالكترونية

اتفاقية تعاون بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و الجمهورية التونسية

تظاهرة بعنوان أي الحلول لدعم الاقتصاد التونسي

أخبار المجلة

www.astecis.org :
موقع الواب

التنمية الطيبة

مجـــلة علمية تصدها الجمـــعية التونسية للاقتصاد الإسلامـــي كل ثلاثة أشهر تهدف إلى تطـــوير و تفعيل الاقتصاد الإسلامي والمالية الإســـلامية في ضوء التنمية الطيبة خاصـــة بتونس و الوطن العربي و الإسلامـــي

أسرة وهيئة التحرير

المشرف العام: الدكتور. رضا سعد الله

رئيس التحرير: : الأستاذ. الحبيب غربال

سكرتيرة التحرير: عبير الخراط

مراجعة لغوية: الأستاذ. عبد السلام حمزة

تصميم : أيمن العائدي

تنسيق إداري: سلمى ناجي

العنوان: شارع مجيدة بوليلة عمارة سيتي سنتر مدرج د الطابق 2 شقة عدد6 صفاقس

الهاتف: 74418081-الفاكس:74418181

البريد الإلكتروني:astecis3211@gmail.com

موقع التواصل الاجتماعي:www.facebook.com/astecis

إشكاليات الاقتصاد التونسي

هناك العديد من التساؤلات حول مستقبل الوضع الاقتصادي التونسي لاسيما هذا الاقتصاد لم يزل يعاني من العديد من المشاكل إلى يومنا هذا.

فماهي المشكلة الحقيقة للاقتصاد التونسي ؟

بدايةً إذا ما نظرنا إلى معدل نمو الاقتصاد نلاحظ تحسن أو توقعات بتحسن طفيف في معدل النمو خلال العام الجاري إلى 2.3 % وقد كانت المعدلات ضعيفة في السنوات الماضية نتيجة الى مجموعة من العوامل منها عدم الاستقرار السياسي وبعض الأحداث الأمنية . الآن بدأنا نشهد تحسن في الوتيرة بدعم من السياحة واستعادة نسق قطاعات الفسفاط و العديد من القطاعات الأخرى. ربما هذه الوتيرة في النمو قد تستمر في 2018 لكن و رغم هذا التحسن في النمو إلا أن العديد من المشاكل لم تزل تواجه اقتصاد تونس نذكر منها العجز المالي , فهو يصل الآن في 2017 إلا 5.4 % وهي مستويات مرتفعة ، نسبة البطالة تمثل حوالي 16 % و تصل عند الشباب ال 40 % أما العجز التجاري يصل فهو يصل إلى 57 % نتيجة ارتفاع الواردات وتناقص وتيرة الصادرات .

الدينار التونسي سجل أيضا العديد من التراجعات . التي ستكون سبب لزيادة نسبة التضخم التي وصلت إلى 4.8% لكن هذه الإشارات ليست هي المشكلة الوحيدة التي يواجهها الوضع الاقتصادي , فهناكً خلل هيكلي للموازنة العامة . ويمكن أن نلاحظ أن الأجور نمت بوتيرة أسرع بلغت 42 % حيث شكلت حوالي 14 % من الناتج المحلي وهي مستويات عالية .إن صندوق النقد الدولي يدعو تونس إلى تخفيضها الى 12 % . خاصة أنها تمثل ما يقارب نصف نفقات الموازنة و هذا الخلل يلعب دورا كبيرا في التأثير على الاقتصاد التونسي.

إذا ما نظرنا إلى التكلفة الاقتصادية في حالة عدم الاستقرار التي واجهت الاقتصاد التونسي نلاحظ أن اقتصاد تونس قد تأثر بحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني حيث أن الأحداث الأمنية قد تسبب في تراجع قيمة الدينار التونسي أمام الدولار بقيمة 3 % في حين أن مؤشر سوق الأسهم يتراجع بقيمة 8 % .

إذا ما نظرنا أيضا إلى تأثيرات الأحداث الأمنية على الاقتصاد التونسي فإننا نجد 35 % من الشركات في تونس اشارت إلي أن العقبة الرئيسية أمام اعمالها هو عدم الاستقرار السياسي.

فما هي نظرة صندوق النقد الدولي ؟

أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد التونسي في تحسن لكن بوتيرة بطيئة

فهناك العديد من التحديات لم تزل تحيط بهذا الاقتصاد والتي ستؤثر على خلق فرص العمل وعلى النهوض بالصادرات وأهمها مبادرة الحكومة في محاربة الفساد بكل أبعاده وهو ما ينعكس ايجابيا على الوضع الاجتماعي للشعب التونسي.

تونس والمنظمة العالمية للتجارة

هل حان الوقت للحماية الجمركية للاقتصاد التونسي ؟

الاستاذ الحبيب غربال

1. التأسيس

تأسست منظمة التجارة العالمية سنة 1995 .وهي واحدة من أحدث المنظمات الدولية، كما أنها خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة للجات(GAAT) ، والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً.

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نمواً استثنائياً في التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً، وساعدت اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.

وتهدف المنظمة، التي تعد حاليا 153 دولة عضو، إلى تسهيل إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وهي تمثل منتدى للتفاوض بين الدول الأعضاء حول تحرير المبادلات التجارية في عديد الميادين من بينها الفلاحة والخدمات ونفاذ السلع غير الفلاحية إلى الأسواق. كما تقوم المنظمة عبر جهاز فضّ النزاعات بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء بخصوص تنفيذ الاتفاقيات التجارية، بالإضافة للمراجعة الدورية للسياسة التجارية للدول الأعضاء

.

2. التعاون بين تونس و المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر تونس عضوا مؤسسا للمنظمة العالمية للتجارة بعد أن وقعت في 15 أفريل 1994 على اتفاق مراكش المنشئ لهذه المنظمة والذي دخل حيز التنفيذ بالنسبة لبلادنا في مارس 1995.

مراجعة السياسة التجارية التونسية :

تمّت المراجعة الثانية للسياسة التجارة التونسية، وهي الأولى من نوعها منذ نشأة المنظمة، في أكتوبر2005 بجنيف. ومكنت هذه المراجعة أعضاء المنظمة من الاطّلاع على الإنجازات الاقتصادية والتجارية التي حققتها تونس خلال السنوات العشرة المنقضية. وقد ثمّن الأعضاء النجاحات الاقتصادية التونسية ومجهودات تونس في مجال تسهيل التجارة وتفكيك الحواجز الكمية أمام الواردات.

مواءمة التشريع التونسي مع اتفاقات المنظمة :

منذ انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، تقوم تونس بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع مقتضيات سائر اتفاقات المنظمة (اعتماد قانون ضد الممارسات غير المنصفة عند التوريد مثل الإغراق والتعويضات، سن قانون حول الإجراءات الحمائية، موائمة التشريع مع الاتفاق المتعلق بالملكية الفكرية، إنشاء هيكل مكلف بحماية حقوق المؤلفين، مواءمة التشريع مع اتفاق التقييم الديواني...) .

3. التزامات تونس بالمنظمة العالمية للتجارة

- **التزامات جولة الأوروغواي :**

تمّ تثبيت 4005 بند تعريفي وذلك في كل من قطاعات المواد الفلاحية، وهو ما يمثل 66% من النظام المنسق.(SH)

- **الالتزامات في قطاع المواد الفلاحية :**
  - تثبيت 1503 بند تعريفي (بما يمثل 12.5 % من النظام الدولي المنسق NSH)مع تطبيق معاليم ديوانية تتراوح بين 25 و250 %والالتزام بتقليص مستوى هذه المعاليم بـ 24% على امتداد 10 سنوات (1995-2004).
  - فتح حصص تعريفية لمجموعة من المواد الفلاحية والغذائية مع تمتيعها بمعاليم ديوانية منخفضة وذلك في حدود الكميات الموردة.
  - التمتع بالمعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للبلدان النامية وذلك فيما يخص مساندة التصدير وتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الفلاحية .
- **الالتزامات في القطاع الصناعي :**
  - تثبيت 2502 بند تعريفي (41 % من النظام المنسق NSH)وتطبيق معاليم ديوانية تتروح بين 17 و 52 % (باستثناء النسيج)
- **الالتزامات في قطاع الخدمات :** اتخذت تونس التزامات في قطاعات الخدمات على مرحلتين : الالتزامات الأصلية في 1994 وهي تغطي الخدمات المالية، والخدمات السياحية ، وشراء الأراضي، والصرف، وممارسة الأنشطة التجارية في تونس.
- **الالتزامات الاحقة إثر جولة الأوروغواي :**
  - الاتصالات : تم التوقيع على البروتكول الرابع حول قطاع الاتصالات في أفريل 1997 والذي ينص على التحرير التدريجي لبعض خدمات الاتصال حسب رزنامة خاصّة.
  - الخدمات المالية : التوقيع على البروتكول الخامس المتعلق بالخدمات المالية في مارس 1999. وتقوم الإلتزامات في هذا المجال على تحسين الالتزامات الأصليّة مع تثبيت التشريع الجاري به العمل في هذا القطاع.
- **الإجراءات**
  - الصناعة :
    - تطبيق المعاليم المثبة بالنسبة للمواد الصناعية وذلك بمقتضى قانون المالية لسنة 1995.

- تحرير التوريد وتكريس حرية المعاملات التجارية الخارجية
  - الفلاحة :
    - حذف التراخيص المسبقة لتوريد المواد الفلاحية والغذائية (أمر 96 – 1118 بتاريخ 10 جوان 1996.)
    - تطبيق المعاليم الديوانية وفتح حصص تعريفية سنوية.

من أجل العودة إلى التخطيط الإستراتيجي التونسي والحماية الجمركية للاقتصاد التونسي

يبدو أن شركاء تونس استغلوا هذه الظرفيّة الصعبة لتحقيق هدفهم من انفتاح تونس الاقتصادي ألا وهو مزيد تكريس تبعيّة تونس إزاء منظومة اقتصاد السوق وما يترتب عنها من تعميق للتعاون وللشراكة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي . وقد تجسّد ذلك في مرحلة أولى أثناء قمّة مجموعة الثمانيّة المنعقدة في مدينة دوفيل الفرنسيّة في ماي 2011 حيث تعهدت بلدان هذه المجموعة ـ في إطار "الشراكة الجديدة" المعروضة على بلدان "الربيع العربي" ـ بتقديم تمويلات ضخمة تناهز 80 مليار دولار وذلك لمساعدة تونس ومصر وليبيا على إنجاح الانتقال الديمقراطي في ربوعها وتجاوز أزماتها الاقتصاديّة الخانقة.

استمرارية السياسات الاقتصادية و الدبلوماسية للنظام السابق بعد الثورة

كما تعهدت مجموعة الثمانية بمساعدة تونس على استرداد ثرواتها وأموالها المنهوبة من قبل الديكتاتوريّة والمهربة إلى الخارج. إلاّ أن هذه الوعود ـ التي لم يقع الالتزام بها ـ كانت مشروطة باستمراريّة البلدان العربية المعنية في سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب وتحديدا سياسة الاندماج في الفضاء الأوروبي والتوسع في فتح الأسواق أمام السلع الصناعيّة وكافة أشكالا البضائع والخدمات والصادرات الوافدة من أوروبا والولايات المتحدة وذلك من خلال إبرام المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة وخاصة توسيع دائرتها إلى القطاعات الخدميّة التي لم تشملها اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة في التسعينات.وهكذا اضطرت الحكومة التي تولّت السلطة بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بداية 2012 إلى التعهد مبكرا بتوسيع منطقة التجارة الحرة للسلع الصناعية المستحدثة مع الاتحاد

الأوروبي سنة 1995 ،وتجسد ذلك من خلال الاتفاقيّة الإطاريّة لبرنامج العمل الموقعة في نوفمبر 2012 و المعتمدة لاحقا من قبل حكومة المهدي جمعة أفريل 2014.

كما يشمل هذا المسار الانفتاحي مراجعة قانون الاستثمار التونسي وتضمينه المزيد من الحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهو ما تجسّد في مشروع مجلة الاستثمار المثيرة للجدل التي كانت حكومة المهدي جمعة ،قد أحالتها في ماي 2014على المجلس الوطني التأسيسي لاعتمادها .ولكنها اضطرت لسحبها بسبب الاحتجاجات على ما ورد فيها من "حوافز" مبالغ فيها من قبيل تمكين المستثمرين الأجانب من حق الملكيّة بما فيها ملكيّة الأراضي الفلاحيّة التي تمّ تأميمها سنة 1964 في إطار الإستراتيجيّة العشريّة للتنميّة 1961 – 1972وتحديدا محورها المتعلق باسترداد تونس لمقومات السيادة على أراضيها وسيادتها الاقتصاديّة.

توسيع منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي رغم حصيلتها السلبية.

غير أنه ليس من مصلحة تونس في هذه الظرفية الانتقاليّة الصعبة المضي في هذه السياسات الانفتاحيّة غير مدروسة العواقب من قبل حكومة مؤقتة محدودة الصلاحيات خاصة وأن الأمر يتعلق بملفات مصيريّة وإستراتيجيّة يفترض أن تكون محل حوار ووفاق وطني.

كما أن المضي في توسيع الشراكة مع أوروبا يفترض أن يأخذ بعين الاعتبار حصيلة اتفاق الشراكة للتبادل الحر للسلع الصناعيّة المبرم مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 التي لم تكن لصالح تونس بل تسببت لها في خسائر ونقص في الموارد الديوانيّة والجبائيّة قدرت بحوالي 25 مليار دينار وفقا لدراسة أعدّها مركز الدراسات الإستراتيجيّة التابع لرئاسة الجمهوريّة. كما يتعين مراعاة هشاشة قطاع الخدمات وبقية القطاعات الأخرى المستهدفة بالتحرير التي تشكو من نفس الأوضاع المتردّية للاقتصاد التونسي عموما وليست مؤهلة لمواجهة المنافسة الغربيّة والأوروبيّة خاصة وأنها بحاجة إلى إصلاحات هيكليّة على غرار القطاع البنكي والسياحة وغيرها من القطاعات.

ومما زاد في حدة الانتقادات الموجّهة إلى هذه السياسات، ليس فقط طابعها الانفرادي وبعدها عن الوفاق الوطني وتعارضها مع المصلحة الوطنيّة ،بل خضوعها للضغوطات الخارجيّة المتمثلة خاصة في شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المفروضة على تونس في شكل " برامج إصلاحية " منذ لجوءها الاضطراري بداية 2012 إلى القروض المشروطة للمؤسسات الماليّة الدوليّة والأوروبيّة بعد انهيار ترقيمها السيادي الذي كان يخول لها الاقتراض العادي من الأسواق الماليّة العالميّة.

وقد تجسدت هذه الشروط بشكل واضح في التدابير التقشفيّة الواردة في قانوني الماليّة لسنتوات و 2015 و 2016 و 2017التي تحاول معالجة العجز المتفاقم للماليّة العموميّة باللّجوء إلى تخفيض دعم المواد الأساسيّة والرفع من الضرائب وغير ذلك من الإجراءات المضرة بفئة الأجراء والعملة والشرائح الضعيفة ،في حين ظلت الشرائح الميسورة وقطاع الأعمال التونسي والأجنبي في منأى عن أية إجراءات تعديليّة حقيقيّة تلزمهم على الإيفاء بواجباتهم الجبائية والإسهام في التضحيات التي يتطلبها الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد.

حتمية مراجعة الخيارات و الدبلوماسية الاقتصادية و العودة إلى التخطيط الاستراتيجي

ولذلك، فإن الحاجة تدعو أكثر من أي وقت مضى لمرجعة جذريّة لكافة الخيارات الاقتصادية والسياسات الخارجية ذات الصلة المتبعة بعد الثورة وذلك وفقا لمقاربة إستراتيجية جديدة يمكن إيجازها في النقاط التاليّة:

- العودة إلى التفكير والتخطيط الإستراتيجي ضروري لفهم التحوّلات الجيو سياسيّة الكبرى في الساحة الدوليّة والاستفادة منها لمراجعة الخيارات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة الكبرى لتونس وتعديلها بما يتماشى مع مصالح تونس العليا . وفي هذا الصدد ،تبدو الدبلوماسيّة التونسيّة جد مقصرة في رصد الأخطار المحدقة بتونس جراء انخراطها المبكر في الانفتاح الاقتصادي والتجاري الحصري على الفضاء الأوروبي وعدم السعي لتنويع الشراكات الاقتصاديّة لتونس والمضي في نفس هذه السياسة بعد الثورة والحال أن العالم يشهد تغييرات جذريّة في موازين القوى الاقتصاديّة والجيو استراتيجيّة لصالح البلدان

والفضاءات الاقتصاديّة الجديدة للبلدان الصاعدة وذلك على حساب البلدان الغربيّة المهيمنة على الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية.

●إن نجاح الانتقال الديمقراطي بتونس يتيح لها فرصة تاريخيّة لمراجعة خياراتها وتوجهاتها بما يتماشى مع المصلحة الوطنيّة علما أن برنامج العمل المشار إليه و اتفاقية منظمة التجارة العالمية يحتويان على بنود وقائيّة تسمح لتونس بتعليق التزاماتها في حالة حصول خلل كبير في ميزان المدفوعات و بفتح حوار استراتيجي مع الجانب الأوروبي للمطالبة بإعادة النظر في مضامين هذه الشراكة مراعاة للظروف الاستثنائيّة التي يمر بها الاقتصاد التونسي .ويستحسن إن تقوم تونس بتفعيل هذه البنود دون أن يترتب عن ذلك الإخلال بالتزاماتها الدوليّة خاصة وأنها استمرت بعد الثورة في خيار الانفتاح على الغرب والاتحاد الأوروبي مقابل وعود اتخذتها مجموعة الثمانية في ماي 2011 أثناء قمتها في مدينة دوفيل الفرنسية بإسناد تونس ودول الربيع العربي مساعدات ماليّة ضخمة تمكنها من تجاوز تحديات وصعوبات الانتقال الديمقراطي .كما تعهدت في نفس السياق بمساعدة تونس على استرداد أموالها المنهوبة والمهربة إلى الخارج أثناء حكم الديكتاتوريّة.غير أن البلدان الغربيّة لم تف بهذه التعهدات، ولا شك أن أفضل سبيل لطرح هذه الإشكاليات هو تفعيل تونس لبنود برنامج العمل المتعلقة بإجراء حوار استراتيجي شامل مع الاتحاد الأوروبي بغرض التوصل إلى صيغة جديدة للشراكة أكثر توازنا وأكثر مراعاة لمصالح تونس وأولوياتها والخيارات السياسيّة والاقتصاديّة الكبرى التي ستحددها السلطات الشرعيّة الجديدة.

- توسيع وتنويع الشراكات مع القوى الاقتصادية الصاعدة دون استثناء.
- تبني منوال تنمية وطني تشاركي يعتمد على الاقتصاد الأهلي ويقلص المديونية الخارجية ويشجع على الادخار الوطني ومصادر التمويل الداخلي.
- إعلان الحرب على الفساد بكل جدية وجرأة ومسؤولية .

انواع النقود الالكترونية

ليس للنقود الالكترونية نوعاً واحداً، وانما تتخذ اكثر من نوع بحسب الوسيلة التي يتم عليها خزن الوحدات الالكترونية. وهذا ما نوضحه بالاتي :

أولاً: المحفظة الالكترونية Electronicpurse

المحفظة الالكترونية هي عبارة عن بطاقة تحتوي على قيمة نقدية مخزنة فيها عن طريق شريط مغناطيسي أو رقاقة حاسوب صغير هو في حقيقته حاسوب نقال، ولذلك يطلق على هذا النوع أحيانا بالبطاقة الذكية (smart)ويمكن لهذه البطاقة ان تحول القيمة الكترونياً الى بطاقة أخرى دون الحاجة الى ربطها بأي حاسوب مركزي وليس هناك حاجة للاتصال بالمصدر (المصرف) كما هو الحال في بطاقة الائتمان. بمعنى ان تحويل القيمة لا يتطلب تدخل وسيط او طرف ثالث لإتمام العملية، وهذا ما يجعل هذه البطاقة اقرب الى النقود الحقيقية (الورقية). والمنتجات الالكترونية المؤسسة على البطاقة صممت أساساً لتسهيل عمليات الوفاء للالتزامات ذات القيمة المنخفضة او صفقات البيع بالمفرد .بحيث يستطيع المستهلك شراء السلع او الخدمات. وتكون لهذه البطاقة القابلية على تسجيل عملية شراء او تخفيض في الرصيد بمقدار الوحدات النقدية المستخدمة فعلاً .كما أنها تحتوي على ذاكرة قادرة على تخزين معلومات كثيرة منها بيانات شخصية ومالية ومهنية خاصة بالمستهلك ويمكن استدعاء أي من هذه المعلومات بطريقة فنية منظمة .ومن الخصائص المتطورة للمحافظ الالكترونية أنها قابلة لإعادة التعبئة او الشحن .(reloadable) وقد تكون المحفظة الالكترونية صادرة من مؤسسة واحدة او من عدة مؤسسات. وتمتاز بطاقة القيمة المخزونة بأنها متعددة الاستخدام، بمعنى ان المستهلك بإمكانه ان يستخدم البطاقة في شراء السلع او الخدمات او دفع أثمان وجبات الطعام وما الى ذلك. واهم أنواع البطاقة الذكية البطاقة الالكترونية الانكليزية المسماة (mondex) والفرنسية (monéo) والأمريكية (visa cash).

ثانياً: النقود الرقمية Digi cash

ويتم في هذا النوع خزن القيمة في أقراص الحاسوب الصلبة، وتستخدم عن طريق الحاسوب الشخصي للمستهلك الذي يجب ان يتم ربطه بشبكة الاتصالات الدولية .ويطلق عليها أحيانا بالنقود الالكترونية المستندة على برامج. ويحصل نقل الوحدات الالكترونية من حاسوب الى أخر عن طريق شبكة الاتصالات عبر الرسائل الالكترونية، ويمكن ان يتم صرف الوحدات الالكترونية مع تاجر عبر الانترنيت او مع أي شخص يتعامل بالنقود الالكترونية عبر الحاسوب. وتمتاز هذه النقود بضرورة تدخل طرف ثالث يكون وسيطاً بين المتعاملين بها.اذ يرسل المستهلك رسالة الكترونية تتكون من رموز الى المصدر الذي يحيط علماً بكيفية تفكيك هذه الرموز وذلك للموافقة على التحويل ومن ثم بضع توقيعه على الرسالة. وتستعمل هذه النقود في الالتزامات النقدية ذات القيمة الكبيرة بعكس الحال في المحافظ الالكترونية. ويبدو حسبما نرى ان تدخل طرف ثالث في عملية التحويل والمبالغ الكبيرة التي تتضمنها هذه الوسيلة جعلت النقود الرقمية لا تحظى بذات الأهمية والمكانة التي تتمتع بها المحافظ الالكترونية.ومن أمثلة هذه النقود (cybercoin) و(net cash) .

إتفاقية تعاون بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و الجمهورية التونسية

نظمت وزارة التنمية و الإستثمار و التعاون الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 2017 ورشة لتحديد إستراتيجية الشراكة بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و الجمهورية 2018 - 2020 على هامش أعمال البعثة الفنية 24- 29 سبتمبر 2017

و قد شاركت في أعمال الورشة الجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي بدعوة من الوزارة لتبليغ صوت المجتمع المدني ولما اعتادت عليه الجمعية من تعاون بينها و بين الدولة التونسية عبر وزارة التنمية و وزارة التشغيل و البنك المركزي ووزارة المالية في عدة مجالات منها الصكوك الاسلامية والتمويل الأصغر والتنمية الجهوية ومشروع قانون الأوقاف .

وبعد كلمة السيد أحمد الحريري ممثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والافتتاح الرسمي من قبل السيد وزير التنمية والاستثمار و التعاون الدولي زياد العذاري وقع تقديم طرح خيارات البنك الإسلامي للتنمية عبر عدة مداخلات.

وقع شرح المعايير المحددة لاستراتيجيات التعاون والتي تخص شمولة الرؤية و الاعتماد على قيم التطور و النماء والحوكمة الرشيدة الشاملة أما محاور التعاون فقد اشار البنك إلى

تحسين مستويات المعيشة عبر تطوير القطاع الزراعي والطاقة والمياه مع مواضيع ذات أهمية تخص المالية الاسلامية و تبادل المعارف والخبرات.

هذا وقد اعلنت مجموعة البنك سابقا عن دعم المخطط التنموي لتونس 2016 – 2020 بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي تم الاعلان عنه خلال ندوة تونس 2020 في نوفمبر 2016 هذا وقد تمت مشاورات مكثفة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية لمعرفة المجالات و الجهات التي سيعتمد عليها في تنفيذ الاستراتيجية كما تمت المشاورات مع القطاع الخاص ومع مختلف الفاعلين في مجال التنمية مثل المنظمات الغير حكومية وبعض الجهات الأكاديمية و مؤسسات المجتمع المدني منها الجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي . وكانت مساهمة الجمعية التونسية لاقتصاد الإسلامي في الحوار بالتركيز على أولوية القطاع الفلاحي والزراعي وملائمة الإطار التشريعي الذي يشكو فراغا كبيرا خاصة في ادماج القطاع الاهلي مثل الأوقاف (خاصة الوقف النقدي) ومشاركة الجمعيات التنموية في عملية التمويل (خاصة التمويل الأصغر).

تظاهرة بعنوان أي الحلول لدعم الاقتصاد التونسي

نظم مركز دراسة السلام و الديمقراطية بالتعاون مع شبكة غصن الزيتونة للجمعيات التنموية بصفاقس ندوة مغلقة بعنوان أي الحلول لدعم الاقتصاد الوطني حضرها ثلة من إطارات والخبراء.

وقد تدخل كل من الدكتور سليم بسباس عضو مجلس النواب ووزير مالية سابقا والدكتور رضا سعد الله رئيس الجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي وأستاذ في الاقتصاد بالجامعة التونسية والسيد عياض اللومي خبير في التدقيق والرئيس الشرفي لهيئة الخبراء المحاسبين حيث تناولوا الحلول المالية لضمان استدامة التوازنات ومقترحات عملية امعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحوكمة المالية العمومية ثم ساهم الحاضرون في اثراء النقاش حيث كانت اهم المخرجات التالية:

- ✓ عند تشخيص الواقع التونسي تبين أن أهم ملف للإصلاحات هو ملف الفساد الذي بمعالجته يسهل عملية بقية الإصلاحات التي تخص التهريب والدعم و الجباية والمديونية والبطالة والتوازن الجهوي والتوازنات المالية.
- ✓ تغيير منوال التنمية من الاعتماد على صناعة تعتمد على الميزة التفاضلية المعتمدة على رخص يد العاملة إلى اقتصاد المعرفة والمردودية الرفيعة.
- ✓ لمعالجه ملف الدعم وقع اقتراح إتاوة تخص ذوي الدخل العالي و النزل و المستهلكين الكبار لمواد مدعومة بإستعمال الصناديق المسجله caisse enrgistresse
- ✓ تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والعام ولم لا التفويت للأراضي الفلاحيه للخواص
- ✓ مراجعه اتفاقيه التبادل الحر مع منظمة التجارة العالمية والاستفادة من بنود موجودة بها تهم الحالات الاستثنائية التي تمر بها فعلا تونس
- ✓ اعاده التصرف في المؤسسات العموميه
- ✓ الاعتماد على الاقتصاد الاهلي في اشارة الى صناديق الزكاة و الاوقاف خاصة الاوقاف النقدية
- ✓ ترشيد الانفاق العمومي مثل إلغاء الانتفاع بالسيارات الادارية ووصلات البنزين و تعويضها ببمنحة بالنسبة للمبتدئين و كراء طويل المدى للسيارات الادارية
- ✓ اعداد مركز مالي للدولة واعتماد فيدرالية الميزانية

أخبار المجلة

المؤتمر العالمي الثاني عشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي
12th International Conference for Islamic Economics and Finance

UQU CIEF كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية
College of Islamic Economics & Finance

وزارة التعليم
Ministry of Education

المؤتمر العالمي الثاني عشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي

Call for Papers

١٨ مارس ٢٠١٨، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،
المملكة العربية السعودية

تنظيم مشترك من قبل
كلية الاقتصاد والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة
الرابطة الدولية للاقتصاد الإسلامي

UQU CIEF كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية
College of Islamic Economics & Finance

الملتقى الدولي الأول حول دور المدرسة الفقهية المالكية في تطور الصناعة المالية الاسلامية

تنظم كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر1 بالتعاون مع

مصرف السلام بالجزائر

الملتقى الدولي الأول حول:

((دور المدرسة الفقهية المالكية في تطور الصناعة المالية الإسلامية))

21-22 نوفمبر 2017م

الجزائر العاصمة

تخريج الدفعة الأولى من طلبة الإجازة التطبيقية في المالية الإسلامية التطبيقية

احتفل معهد الدراسات التكنولوجية برادس بتخريج الدفعة الأولى من طلبة الإجازة التطبيقية في المالية الإسلامية التطبيقية ويبلغ عددهم 20 طالبا ,كانوا قد بدؤوا تعليمهم سنة أربعة عشرة وألفين

ورشة عمل فنية حول الهندسة المالية وتطوير المنتجات المالية الإسلامية

يعلن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عن تنظيم **ورشة عمل فنية حول الهندسة المالية وتطوير المنتجات المالية الإسلامية** بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية لحوض البحر الأبيض المتوسط (ASCAME)ـ وغرفة تجارة برشلونة بتاريخ 22 – 23 نوفمبر 2017، في كاسا لوتجا دي مار، برشلونة، إسبانيا.

وتهدف هذه الورشة إلى مناقشة وفهم كيفية صياغة المنتجات المالية المعاصرة المتوافقة مع الشريعة، ودراسة القضايا المتعلقة بتطوير المنتجات المالية الإسلامية مع شرح لحاضر الهندسة المالية الإسلامية ومستقبلها. كما وسيتم التطرق إلى أدوات التحوط المتوافقة مع الشريعة ودور الهندسة المالية في إدارة المخاطر وذلك من خلال دراسة حالات عملية واقعية والمشاركة في التطبيقات العملية لتطوير المنتجات المالية.

كما ويسرنا إعلامكم بأن المجلس العام سينظم المنتدى الرابع لحوض البحر الأبيض المتوسط حول المالية الإسلامية بالتزامن مع ورشة العمل الفنية وبالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية لحوض البحر الأبيض المتوسط (ASCAME)ـ والغرفة التجارية لبرشلونة، بعنوان "التركيز على استراتيجيات منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمنطقة الأفريقية"، بتاريخ 23 نوفمبر 2017، في كاسا لوتجا دي مار، برشلونة، إسبانيا.

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

CIBAFI

Organised by

General Council for Islamic Banks and Financial Institutions

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

CIBAFI

15th ANNIVERSARY 2001 - 2016

In cooperation with

ascame

Mediterranean Islamic Finance Forum 4

Focus on Strategies for Mediterranean & Africa

23rd November 2017 | Barcelona, Spain

Cambra de Comerç de Barcelona

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

IEMed. European Institute of the Mediterranean

MEDAWEEK BARCELONA 2017 11
Mediterranean Week of Economic Leaders

About the Forum

Islamic financial services industry has witnessed dynamic growth in the last decades. In the last 10 years the industry has been doubling in size almost every 5 years. And the General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (CIBAFI) expects that the Islamic financial service industry would reach the size of 4 trillion by the end of 2020. This growth trend will continue with a boost of interest from non-traditional Islamic finance markets, being at forefront of introducing and developing Islamic financial services in their markets. Recent developments at the International Monetary Fund (IMF) board level, Ensuring Financial stability in countries with Islamic Banking being systematically important, is yet another development milestone for the industry.

With the growing interests and high-growth prospects for Islamic finance across both traditional and non-traditional markets in Europe, Africa, and Asia, the Mediterranean region in particular may take the opportunity to gain the momentum of this global trend. Islamic finance with its primary objective being the promotion of economic prosperity and human welfare may play a vital role for further economic development and fostering prosperity in the Mediterranean region.

The 4th Mediterranean Islamic Finance Forum will be held in Barcelona, hosting a large audience of industry leaders seeking to take advantage of the high-growth prospects of Islamic finance across the Mediterranean. In this 4th Edition, the Forum will examine how Islamic finance can play a key role in Mediterranean markets, and will shed lights on the potential areas of growth and challenges for Islamic finance including Islamic banks, Takaful, and Sukuk. The forum also provides a strategic perspective to unlock a broader potential of Islamic finance and tap opportunities in Mediterranean region. In addition, the Forum will bring together an impressive range of experts and industry practitioners to share their insights, thoughts, and innovative strategies.

About CIBAFI

General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (CIBAFI) is a non-profit institution that constitutes the official umbrella for Islamic financial institutions in the world. It was founded by the Islamic Development Bank (IDB) and a number of leading Islamic financial institutions. It is considered as one of the International Islamic Infrastructure Institutions. It was established on 16th May 2001 in the Kingdom of Bahrain.

Today, CIBAFI with over 120 members from 32 jurisdictions, is recognized as a key piece in the international architecture of the Islamic finance industry. In its mission to support Islamic financial services industry (IFSI) by being the leading industry voice advocating regulatory, financial and economic policies that are in the broad interest of our members and that foster the development of the Islamic Financial Services Industry and sound industry practice, CIBAFI is guided by its Strategic Objectives, which are 1) Policy, Regulatory Advocacy, 2) Research and Publications, 3) Awareness and information sharing and 4) Professional Development.

About ASCAME

The Association of the Mediterranean Chambers of Commerce and Industry (ASCAME) is the most important representative of the Mediterranean private sector.

ASCAME gathers all Northern and Southern Mediterranean Chambers of Commerce and Industry and businesses – regardless of their size and sector of activity – with over 250 members from 23 countries, representing thus around 30 million companies.

Through its close collaboration with the most important organizations and international institutions of the Mediterranean region, the promotion of economic activities and involvement in economic cooperation projects, ASCAME serves as a key actor in the Mediterranean economic integration and the Euro-Mediterranean partnership.

Mediterranean Islamic Finance Forum

Forum Agenda

11:00 - 11:15	**Welcoming remarks by CIBAFI**
11:15 – 13:00	**Islamic Finance in the Mediterranean & Africa: overview, analysis, and emerging trends in the sector** • Overview of opportunities and challenges of Islamic finance in the Mediterranean & Africa. • Regulatory framework catalyst in sustainable development of Islamic finance in the Mediterranean & Africa. • Islamic Banking in the region: Strengthening competitiveness and leading practices.
13:00 – 13:45	**Exploring the future of Islamic Banking through Innovation and strategic regional & international positioning** • Exploring potential of Sukuk in the Mediterranean: Market requirements and the key areas of Sukuk investments. • Branding of Islamic finance: brand strategies to tackle challenges in marketing Islamic financial services. • Financial technology and innovation: Islamic fintech, crowdfunding and Islamic start-ups, opportunities and challenges. • Strategies to empowering women role in Islamic finance development.
13:45 – 14:00	**Conclusions, Closing Remarks & Business Networking**
14:00	End of Forum

DISCLAIMER: This agenda is provided for information purpose only. Please be advised that this agenda is subject to change.

Organised by

General Council for Islamic Banks and Financial Institutions

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

CIBAFI

15th ANNIVERSARY 2001 - 2016

In cooperation with

ascame

CIBAFI Technical Workshop on Products Development & Financial Engineering for Islamic Financial Institutions (IFIs)

22 - 23 November 2017 | Barcelona, Spain

MEDAWEEK BARCELONA 2017
Mediterranean Week of Economic Leaders

Mediterranean Islamic Finance Forum

Cambra de Comerç de Barcelona

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

About CIBAFI

General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (CIBAFI) is a non-profit institution that constitutes the official umbrella for Islamic financial institutions in the world. It was founded by the Islamic Development Bank (IDB) and a number of leading Islamic financial institutions. It is considered as one of the International Islamic Infrastructure Institutions. It was established on 16th May 2001 in the Kingdom of Bahrain.

Today, CIBAFI with over 120 members from 32 jurisdictions, is recognized as a key piece in the international architecture of the Islamic finance industry. In its mission to support Islamic financial services industry (IFSI) by being the leading industry voice advocating regulatory, financial and economic policies that are in the broad interest of our members and that foster the development of the Islamic Financial Services Industry and sound industry practice, CIBAFI is guided by its Strategic Objectives, which are 1) Policy, Regulatory Advocacy, 2) Research and Publications, 3) Awareness and information sharing and 4) Professional Development.

About the Technical Workshops

The growth of Islamic finance is projected to have an annual rate of 15 - 20%. This growth is determined by the availability of new products that will satisfy the needs of various segments of society and markets. Islamic financial institutions in this regards, ought to put in place an adequate process to sufficiently and efficiently attend to these needs.

This Technical Workshop aims to discuss how Islamic principles can be used to develop financial products by introducing the principles that form the building blocks of contemporary Islamic financial products and then discussing the more intricate issues relating to products development processes. Participant will have their hands on the practicalities of products development process by having simulative exercises on developing Islamic financial products.

Objectives of the Technical Workshop

This Technical Workshop shall be delivered through lectures, case studies, exercises and discussions aiming to equip participants with the knowledge required for their professional career in Islamic finance through:

- Introducing the key concepts and principles of products development in Islamic finance;
- Providing professionals with the skills and knowledge that would enable them to develop financial products effectively in their institutions; and
- Enabling participants to understand the mechanisms, process and obstacles of products development.

Who should attend

- Products Development Department Officers
- Risk Management Department Officers
- Islamic Banking Department Officers
- Legal Department Officers
- Compliance / Shariah Department Officers

DISCLAIMER: This agenda is provided for information purpose only. Please be advised that this agenda is subject to change.

Day 1: Wednesday, 22 November 2017

8:30 – 9:00	**Registration & Morning Coffee**
9:00 – 9:30	**Opening Session** • Welcoming remarks by CIBAFI
9:30 - 11:00	**Session 1** **Introduction to Products Development and Financial Engineering** • An overall description of the products and services in Islamic finance • Introducing the key concepts in products development • The need for development and innovation in Islamic financial services
11:00 - 11:30	Coffee Break
11:30 - 13:00	**Session 2** **The Shariah Framework in Products Development and Innovation** • The Shariah compliance concept in the context of products development • Shariah parameters governing the development of products • The underlying business and the suitability of Islamic contracts **Case Study**
13:00 - 14:00	Lunch
14:00 - 16:00	**Session 3** **Alignment Between Shariah and Practices** • Shariah based products • Shariah compliant products • Failure of innovation and financial engineering • Mimic the conventional products, the advantages and shortcomings **Case study**

DISCLAIMER: This agenda is provided for information purpose only. Please be advised that this agenda is subject to change.

11:15 – 13:00	**Focus on Strategies for Mediterranean & Africa** **Islamic Finance in the Mediterranean & Africa: overview, analysis, and emerging trends in the sector** • Overview of opportunities and challenges of Islamic finance in the Mediterranean & Africa. • Regulatory framework catalyst in sustainable development of Islamic finance in the Mediterranean & Africa. • Islamic Banking in the region: Strengthening competitiveness and leading practices.
13:00 – 13:45	**Exploring the future of Islamic Banking through Innovation and strategic regional & international positioning** • Exploring potential of Sukuk in the Mediterranean: Market requirements and the key areas of Sukuk investments. • Branding of Islamic finance: brand strategies to tackle challenges in marketing Islamic financial services. • Financial technology and innovation: Islamic fintech, crowdfunding and Islamic start-ups, opportunities and challenges. • Strategies to empowering women role in Islamic finance development.
13:45 – 14:00	**Conclusions, Closing Remarks & Business Networking**
14:00	End of Forum
14:00 – 15:00	Lunch
15:00 – 16:30	**Session 3** **Products Development Approaches** • Design new products and services tailored to the need of the customer • Risk and return analysis • Legal and documentations issues in products development • Regulatory and tax aspects • The process of proposing new products • Documentation and the preparatory work **Case Study**
16:30	End of Technical Workshop

DISCLAIMER: This agenda is provided for information purpose only. Please be advised that this agenda is subject to change.